

الطبقة السياسية في تونس.. بؤس البدائل وغياب الكفاءات

راشد الغنوشي ينتدب رئيس حكومة مكسور الجناح ليحكم من ورائه



صعود الأحزاب والمجموعات، التي تصنّف نفسها كقوى حامية للثورة، زاد من إرباك المشهد السياسي في تونس ويهدّد بتعميق الأزمة الاقتصادية، فهذه القوى لا تريد أن تحكّم، أو أن تدعم من بينها من يحكّم. وعلى العكس فهي تتحرك لخلق مناخ يحول دون تشكيل حكومة تبدأ بتحقيق سبيل الوعود "الثورية" التي رفعت خلال الحملات الانتخابية. وترتهن في ذلك إلى منطق الصراع الأيديولوجي الذي يختصر نفسه في شعار "أنا ومن بعدي الطوفان".

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تونس - تقول المؤشرات المختلفة إن تونس مقبلة على سنوات صعبة، وقد تفقد "دولة الإدارة"، التي صمدت طيلة تسع سنوات من عمر الثورة، قدرتها على التحمل وتتحول البلاد إلى بلد فاشل بالمقاييس الدولية. والأمر هنا ليس تخويفا ولا "فرازة" تطلقها "الدولة العميقة" التي بدأت تفقد نفوذها لفائدة الدولة الجديدة؛ "دولة التجريب" التي تؤسس لها قوى ما بعد احتجاجات 2011.

ويكفي أن تلقي نظرة على مكونات البرلمان الجديد لتعرف نوعية الكفاءات التي ستقود تونس في المرحلة المقبلة، خاصة أن البرلمان هو من سيتولى خلال أسابيع قليلة التصديق على الموازنة الجديدة. كما أن لجانه ستتولى مراقبة أداء الحكومة التي يفترض أن تتشكل خلال شهر أو اثنين، واقتراح مشاريع قوانين "ثورية" لتصويب قوانين قديمة ساهمت في الوصول باقتصاد البلاد إلى وضع صعب.

الملاحظة الأبرز أن عددا كبيرا ممن فازوا بمقاعد في البرلمان الجديد كانوا نوابا سابقين، ومنهم من عمل خلال تجربة المجلس التأسيسي (2011-2014) أيضا.. فماذا يمكن أن يقدم العشرات، ممن فشلوا في أداؤهم.. بالتاكيد لا شيء سوى أن وجودهم يظهر للناس أن اختيار الأحزاب لمرشحيها لا يتم وفق الكفاءة والخبرة وإنما بمقاييس الانتماء الحزبي أو ولترتيب صفقات واتفاقيات تحت الطاولة.

كتل بلا برامج

أغلب النواب صدعوا إلى البرلمان لاعتبارات لا تضع في اعتبارها كيفية تطوير أداء المؤسسة التشريعية (أم المؤسسات) أو التأثير من خلالها لتصويب الخيارات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة، أو فتح معركة حامية مع الفساد الذي بات سمة عامة في كل تفاصيل حياة التونسيين، وخرج إلى الضوء وأصبح شيئا مشاعا بعد أن كان في فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي ظاهرة سرية في محيط محدود بمقرين من العائلة الحاكمة.

وهناك نواب عادوا إلى البرلمان مجددا بالرغم مما أثير حولهم من شبهات فساد، وتنفقوا من باقطة حزبية إلى أخرى، وبعضهم يستغل تحت ظلال الجمعيات الرياضية الكبرى ليعود متحديا لإرادة الغاضبين على أدائه والملفات التي يحتويها سجله في الفساد. لكن الأهم، أن الكثير ممن تمّ تصعيدهم إلى البرلمان ليسوا كفاءات في أي ميدان، إما كونهم متفرغين للنشاط السياسي منذ سنوات، أو كانوا مساجين سياسيين

شبكة علاقات متحالفة مع الفساد تسيطر على البرلمان والإدارة وتتحكم بالإصلاحات

سياسية محكومة بالصراعات التاريخية أكثر من البحث عن حلول لأوضاع الناس.

إلى الآن يكتفي الرئيس التونسي الجديد بإظهار البعد العاطفي في إدارة الأزمة سواء ما تعلق بالمفلس الفلسطيني، أو بفتح باب قصر قرطاج أمام الوفود التي بدأت تاتبه تباعا للشكوى من الوضع الاجتماعي القاسي.

الخط الشعبي الصاعد ينطلق من اتهام القديم بالفساد وضرورة بناء جديد. لكن لا أحد يمتلك رؤية لتنفيذ هذا الجديد سوى شعارات تتم صياغتها في مواقع التواصل الاجتماعي

ومن خلال اللقاءات الأخيرة، فإن قيس سعيد حرص على إقناع زائري قصر قرطاج، أو أولئك الذين التقى بهم في القيروان بمناسبة احتفالية المولد النبوي، بأن الحل يكمن في أن يقيّموا هم أوضاعهم وأن يقدموا الحلول لأنهم أعرف بإمكانياتهم وخصائص محافظاتهم، أي هو يعيد أمامهم شرح برنامج الانتخابي، وفكرة المجلس المحلية التي تتولى تغيير نظام الحكم من المحلي إلى المركزي وليس العكس.

ويقطع النظر عن جذبية الفكرة، فإنها تنتهي، عمليا، إلى أن الرئيس سيظل ينتظر إلى أن تنزل أفكاره على الأرض ليكون فاعلا ومؤثرا، وأن رهانات الناس على "نظامه يده" وبعده عن الأحزاب، هي رهانات اعتبارية أخلاقية، وليست رهانات تفضي إلى تغيير سياسي.

وما يزال الرئيس يتحرك في مربع خاص به، يستكشف من خلال الطبقة السياسية والأكابر الإداري، ولم يمر بعد إلى عرض أفكاره لإصلاح قطاعات حيوية مثل التربية والصحة. وعلى افتراض أنه نجح في فرض نفسه فإنه سيكون مضطرا إلى التعاطي مع الكادر الإداري والسياسي الموجود ليعيد إنتاج نفس الأدوات والتفاصيل التي تقف وراء الأزمة الهيكلية في البلاد، وهي أدوات يهين عليها الفساد والمحسوبية وتقديم مصالح رجال المال ووكلاء الشركات الأجنبية العابرة على مصالح المؤسسات.

الخارجية للاقتصاد التابع. وأيا كانت تفاصيل هذا الاختيار كان مناورة لإحداث صدمة لدى الخصوم ودفعهم إلى القبول بمرشح نهضائي مكشوف، أو هو مرشح حقيقي "مكسور الأجنحة" ويتحكم فيه الغنوشي، فإن النتيجة ستقود إلى حقيقة واحدة، وهي تأخير معالجة الملفات العاجلة، ووضع رؤية استراتيجية للسنوات الخمس المقبلة للحد من التضخم وتقليص نسب البطالة، والتحكم في أسعار المواد الأساسية، وإعطاء رسائل أمل للتونسيين.

رئيس الحكومة الجديد شخصية هادئة وباردة ورخوة في الطباع الشخصية الظاهرة، وهو ما يؤشر إلى أن الرجل يمتلك رؤية متصالحة مع ما هو قائم في الميدان الذي يعمل به، أي الزراعة، ومنطقيا سيكون متصالحا مع ما هو قائم في مجال رؤيته لإصلاح الوضع الاقتصادي، أي أنه لن يرفع عصا الطاعة في وجه شروط الصناديق المالية الدولية، وأنه سيكون مندمجا مع توليفتها في إعادة إصلاح اقتصاديات العالم الثالث، أي تقليص الدعم وبيع المؤسسات الحكومية، وتوسيع دائرة التقشف وزيادة الضرائب.

مع ملاحظة مهمة، أن حكومة الجملي قد تكون مجرد حكومة صورية تكفي بمجازاة الجدل السياسي والحزبي وتلقي الانتقادات، فيما تنهض حكومة ظل مكونة من خبراء مرتبطين بالمؤسسات المالية الدولية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية "المؤلمة" لإصلاح اقتصاد تنافسه طبقة سياسية تعيش على الهامش.

الرئيس في مربع الشعبوية

يراهن جزء واسع من الشارع التونسي على الرئيس المنتخب حديثا قيس سعيد في مهمة التعديل، وتطوير الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، وهناك من دعا إلى تكوين "حكومة الرئيس" للاستفادة من شعبيته الواسعة في منع انزلاق الخيارات الاقتصادية عكس مطالب الشارع، أي القطع مع خيار التقشف والبحث عن بدائل سريعة لتوفير فرص عمل لآلاف من الشباب الجامعي الذي نزل بقوة لانتخاب سعيد.

لكن الرئيس الذي يمتلك صلاحيات محدودة في النظام السياسي الذي يسيطر عليه البرلمان ومن ورائه رئيس الحكومة، لا يمتلك بدوره بدائل فعلية تمكنه من ممارسة ضغوط على طبقة

مع مؤسسات دولية، وعلى رأسها الصناديق المالية. وهذا ما يفسر غياب البدائل لاختيار رئيس الحكومة الجديد، ما اضطر النهضة إلى البحث عن "تكنوقراط درجة عاشرية" ممثلا في رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، بعد ضغوط ومعارضة قوية لمنع ترشيح رئيس حكومة من داخلها.

الغنوشي الحاكم الفعلي

لا يعدو البحث عن تكنوقراط مختص في مجال جزئي من مجالات الزراعة وتسلميه مهمة إصلاح وضع اقتصادي واجتماعي متهاو وصعب أن يكون مجرد مناورة من حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، الذي يريد أن يحكم من وراء الستار بعد أن منع حزبه من الحكم بشكل علني.

وتقول معلومات من داخل حركة النهضة إن الحبيب الجملي لم يكن خيار مجلس الشورى الأول، وإن الغنوشي فرضه في سياق مساعيه في البحث عن "عصفور نادر" من التكنوقراط.

وفيما يقول رئيس الوزراء المكلف إنه سيفتح باب المشاورات مع الجميع، يظهر الغنوشي ليقول إن "قلب تونس"، صاحب المرتبة الثانية في حجم الكتل البرلمانية، ليس معنيا بالمشاركة، في تخبيس موقف رئيس الحكومة الجديد، وتغطية على المفاوضات التي تجري من وراء الستار، والتي تقوم على الترضيات.

وبالتأكيد سينال حزب "قلب تونس" حظه من توزيع الحصص حتى وإن لم يعلن ذلك لتسهيل "تشكيل الحكومة" وحفظ ماء وجه الغنوشي أمام جمهوره بعد تعهدات مغلظة بأن يتحالفا مع حزب نبيل القروي. كما أن هذه "الصيغة الذكية" ستوفر الأمان لبقاء "ائتلاف الكرامة" مساندا للغنوشي وحكومته، وتمنح التيار الديمقراطي فرصة للمحاق بالتشكيل الحكومي ونيل نصيبه.

وقال الغنوشي، الإثنين، في صيغة تحتل التاويل بالرائي ونقيضه، "نقدّر أن حزب قلب تونس (ثاني أكبر أحزاب البرلمان بـ38 مقعدا) ليس مشمولاً بالمشاركة في هذه الحكومة، وهذا وفاء بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا".

ومن المهم التأكيد أن الخيارات الاقتصادية هي نفسها بين النهضة و"قلب تونس" أو أي حزب آخر سيشترك في الحكومة، وأن ما يخلق من وعود انتخابية عن تغييرات جذرية ليس سوى بيع وعود انتخابية، فلا أحد قادر على تحدي التوازنات الداخلية والارتباطات

ولا يعلمون بدقة أوضاع الإدارات والمؤسسات، وحتى إن استلموا حقائب وزارية أو اداروا مؤسسات حكومية، أو استلموا لجانا برلمانية مؤثرة، فستكون حساباتهم سياسية حزبية أكثر من البعد الخادم للإدارة أو الوزارة.

وهناك نوع ثالث محدود الإمكانيات في المجال الإداري وفي المجال العلمي، وينتمي إلى مؤسسات هامشية، أو عاطل عن العمل، وهو ما يجعل استلامه لأي مؤسسة مضرا بها، خاصة أن عددا من هؤلاء صعد ضمن موجة الشعبوية الكاسحة التي تلت انتخاب الرئيس الجديد قيس سعيد.

وينطلق الخط الشعبي الصاعد، ويضم مجموعات طارئة في البرلمان مثل حركة الشعب وائتلاف الكرامة، الإسلامي الغاضب على حركة النهضة، من اتهام القديم بالفساد وضرورة

بناء جديد على أنقاضه. لكن لا أحد يمتلك رؤية لتنفيذ هذا الجديد سوى شعارات عامة تتم صياغتها في مواقع التواصل الاجتماعي، في شكل شعارات محدودة

أو نصوص مقتضبة لبعض المحامين أو رجال التعليم الأساسي أو الثانوي، وهم الفئة على المهيمنة على الخط الشعبي الصاعد.

وفضلا عن غياب الكفاءات والبرامج داخل البرلمان، فإن الأحزاب ذاتها لا تمتلك في صفوفها أو بين أنصارها كفاءات نوعية يمكن أن تنهض بمهمة خدمة البلاد وتغطي على استقالة رجالات المنظومة القديمة وكفاءاتها التي هاجر أغلبها للعمل

الرئيس يمتلك صلاحيات محدودة في النظام السياسي ومن ورائه رئيس الحكومة، لا يمتلك بدائل فعلية تمكنه من ممارسة ضغوط على طبقة سياسية محكومة بالصراعات

